الفصل الرابع

المصالحات الوطنية في السودان

من القول المفيد: «لا يمكننا حل مشكلة باستخدام العقلية نفسها التي أنشأتها».

وقال غاندي: «عندما تكون على حق تستطيع أن تتحكم في أعصابك. أما إذا كنت مخطئاً فلن تجد غير الكلام الجارح لتفرض رأيك».

سنوضح في هذا الفصل، المصالحات والاتفاقيات التي تمت في السودان من أجل الوصول إلى حل للأزمة في البلاد، ولماذا فشلت كل المحاولات السابقة؟.

١- المقدمة:

By candidly confronting the past expressing genuine regret carefully appraising the present in light of the past agreeing to repair that which can be repaired accepting joint responsibility for the future and refusing to be derailed by setbacks and short-term failure.

معنى هذا أن المصالحة تأتي من خلال التصدي الصريح لعدائيات وانتهاكات الماضي، ومن ثمّ التعبير الحقيقي بالأسف للذي حصل، والتقييم الدقيق للحاضر على ضوء الماضي، ومن ثـمّ الموافقة على إصلاح ما يمكن إصلاحه وقبول المسئولية المشتركة للمستقبل، وذلك برفض الانتكاسات والفشل التي قد تأتي في المستقبل القريب.

لذلك تعد عملية المصالحة على أنها تشكل مطلباً شعبياً أجمع عليه كل أهل البلد المعني، وإن اختلفوا في الوسائل والطرق، ولهذا يترتب على القائمين بأمر هذه المصالحة أن يكونوا على علم ودراية بالقواسم المشتركة التي توحد وسائلها وطرقها بأعتبار أن المصالحة هي الدواء الشافي لمعالجة الجروح الوطنية.

فى هذا الفصل سوف نتحدث بشيئ من التفصيل عن مفهوم المصالحة ولماذا يطلق عليها فى السودان «بالمصالحة الوطنية» لنفرق بينها وبين مفهوم المصالحة المجتمعية الذى نسعى الى تحقيقه فى السودان. هنا أيضاً نتوقف قليلاً لتقييم نتائج المصالحات السياسية فى بعض البلدان التى طبقتها.

إبتداءً تشير تجارب بعض المصالحات السابقة عالمياً أن المصالحة هي في الأساس عملية سياسية وبعض منها اجتماعية، مثل الذي يحدث في السودان بين القبائل المختلفة. في جانب آخر، وفي العصر الحديث يسمي زعماء الأديان الإبراهيمية المصالحة «بالتسامح الديني»، وهي مسألة معنية فقط بوقف العدائيات بين الأديان وخاصة الإبراهيمية منها.ففي واقع الأمر أياً كانت التسمية

يظل الهدف الأساسي من المصالحة هو السعي للتعايش السلمي بين الأطراف المتخاصمة. فمثلاً في السودان يتم تسمية المصالحة «بالوطنية»وأيضاً هو الحال في بعض الدول العربية، والغرض من التسمية بالوطنية، هو إيهام الناس بأن هذه المصالحة تخص كل الوطن بينما في الواقع هي تقسيم كيكة السلطة – حسبما يبان لنا لاحقاً – إذ يبدو أن الفرقاء قد توصلوا إلى طريق مسدود في مواجهة بعضهما، فى حال أحدهما يواجه صعوبة الاستمرارية في الحكم والآخر لا يستطيع الوصول إلى السلطة لتحقيق مآربه. لذا فالمسألة برمتها لديهما هي مصالحة سياسية.

لذلك سنحاول هنا توضيح نتائج المصالحات، التي تمت في السودان لنرى أنها كانت سياسية وكلها بين السلطة القائمة في حينها، مع طرف واحد من المعارضين – جعفر النميري والصادق المهدي – أو مع تجمع المعارضة – سلام القاهرة – إذ الملاحظ هنا غياب منظمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، لذا كل هذه المصالحات السودانية كانت فاقدة للأهلية الوطنية.

٢- مفهوم المصالحة عرفياً:

في المبتدأ يجب أن يكون خيار المصالحة الوطنية بداية للتغيير في النهج السياسي والاجتماعي والاقتصادي في السودان، حتى تفضي هذه المصالحة الوطنية نهجاً للتجانس والتوحد ومنع الانقسام الإثني أو الطائفي أو الجهوي. لهذا نلاحظ أن هناك قاسم مشترك واحد – على أقل تقدير – في جميع مفاهيم ومناهج المصالحة وهو أن كلها مصممة لتوجيه أفراد المجتمع – رجالاً ونساءً – نحو تغيير طريقة تفكيرهم في خصومهم التاريخيين. لذلك تعد المصالحة على أنها عملية طويلة وشاقة. من هذا المنطلق لا تقع إرادة المصالحة على طرف واحد بل لابد من توفر إرادة حقيقية من كل أطراف المجتمع الإثني والجهوي، وهو الأمر الذي نفتقده في كل العمليات المسماة بالمصالحة الوطنية

التي تمت تجربتها في السودان، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية: أولها فقدان عنصر الثقة بين الأطراف المتصالحة، وثانيها عدم الرغبة في التخلي عن المراكز الاجتماعية والوظيفية لبعض أطراف المصالحة، وخاصة الطرف الذي في السلطة، وثالثها عدم مشاركة المجتمع ممثلاً في كياناتهم الاجتماعية المختلفة.

وفي العرف الدولي تعد المصالحة على أنها تعبير عن مرحلة، وذلك بمعنى أن أطراف النزاع في البلد المعني قد استشعروا في مسعاهم لتحقيق أهدافهم السياسية أو الاجتماعية أو التنموية، بأنهم وصلوا إلى طريق مسدود. لذلك تأتي أهمية الاتجاه في تسيير التناقضات بينها، نحو إعمال منهجية مسالمة بدل منهجية المواجهة العنيفة. بعبارة أخرى إن المصالحة في هذا السياق هي توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة وردم الفجوات بين الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة داخل الوطن الواحد.

ولكن المصالحة لا تكون كذلك، كما تبين لنا في التجارب السودانية وكذا في بعض الدول الأخرى، إلا إذا توج المتوافقون حولها، أهدافهم بالإقرار غير المخادع، بأن الأمر يتعلق بمشروع مجتمعي طويل الأمد. من بين أهم أولويات هذا المشروع تحطيم القاعدة الوهمية التي تزعم بسيادة التطابق التام بين الدولة وسلطاتها الفرضية من جهة، وبينها وبين المجتمع من جهة أخرى. مقابل ذلك الإعتراف بتعددية المصالح المجتمعية وبتعددية تمثيلياتها الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وإلا فإن النقاش سيصل إلى طريق مسدود أو يتحول عن أهدافه الرئيسية، وقد يحصل ذلك حتى قبل أن تنطلق العملية التصالحية الفعلية، كما يحدث بالنسبة للحالة السودانية في تجاربه المتعددة.

بالإضافة لما سبق فإن المصالحة، هي السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي واستمراريتها السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، وتصحيح ما ترتب عنها من غبن ومآسي وأخطاء وانتهاكات وجرائم جسيمة، والقطع نهائياً من قبل الجميع على التوافق مع الحلول الصعبة في معالجة الملفات والقضايا المختلف حولها، والنظر بتفاؤل إلى المستقبل، وذلك من خلال التأسيس في الحاضر لِلَبِنات غير المزيفة أو الكاذبة للديمقراطية وللمشاركة المتساوية.

إن المصالحة كمشروع مجتمعي طويل الأمد، تهدف حصرياً إلى إنجاز توافق وطني بين مختلف مكونات المجتمع حول خطة شمولية ومتكاملة محددة ودقيقة، تسترشد بالمبادئ الأساسية المستخلصة من تجارب فض النزاعات بالطرق الهادئة السلمية، التى تخضع لمضمون القانون الدولي وإجراءاته الملزمة والآمرة للدولة وحكوماتها المتعاقبة.وبطبيعة الحال لن يتمكن مثل هذا المشروع النبيل من النجاح إلا إذا توفرت له شروط أساسية منها:-

(أ) وجود حكماء يتمتعون بالنزاهة والكفاءة والعدل مثل ديزموند توتو ورفيقه الأبيض في جنوب إفريقيا مقبولين من قبل جميع أطراف النزاع.

(ب) قبول الأطراف المتنازعة للجلوس إلى بعضهم جلسة الند للند لإثبات الإرادة القوية للانتقال بالمصالحة الوطنية من شعار إلى منهج وسلوك لقبول المصالحة.

(ج) إظهار الرغبة الحقيقية لسماع الآخر، وبالتالي التنازل عن بعض الحقوق والإمتيازات بصورة متبادلة من أجل تجاوز عقدة التشدد أو الاستحقاقات الطائفية والإثنية والسياسية.

(د) تحديد الغايات البعيدة للمصالحة وأهدافها المرحلية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

(هـ) تدقيق بنود هذه الأهداف وجدولة إجرائياتها بحسب الزمان

والمكان. إذ منها:

(١) تحديد المعتدي والمعتدّى عليه ومرجعيات كل منهما.

(٢) ربط المصالحة بالإصلاح الشمولي، مع العمل سوياً من أجل ضمان عدم تكرار إعتداءات الماضي وعدم التساهل سواء في الحاضر أو المستقبل مع الاعتداءات الممكنة على حقوق الناس وحرياتهم.

بناءً على هذه المبادئ نستطيع أن نحكم أن محاولات المصالحات – المسماة بالوطنية – التي تمت في السودان لم تكن وطنية بتاتاً، يشهد على ذلك أن المصالحة المزعومة بين جعفر النميري والصادق المهدي على ظهر الباخرة في بورتسودان العام ١٩٧٧م، كانت هذه المصالحة بين الرجلين فقط بلا حكماء ولا شهود، ناهيك عن عدم توفر شروط المصالحة الوطنية الأخرى. بالمثل نلاحظ أن الحوار الوطني في عهد الجبهة الإسلامية القومية والذي استغرق سنتان ونيف، لم نجد له المبادئ الأساسية للمصالحة، مثل جلوس الند للند، بل تشير بعض من فقرات مخرجاته بعدم المساءلة القانونية للمسئولين النافذين للجرائم اللاإنسانية، لذا فهي ليست مصالحة وطنية إنما الغرض منها تهدئة الأوضاع اللا أمنية لحين.

إذاً الحديث عن المصالحة، هو الانطلاق من مفهومها البسيط، الذي يعني البحث عن الحقيقة التي يتفق عليها الأطراف، ومن ثمّ الاتفاق على تطبيق العدالة والقضايا التي يتم الصفح فيها، فضلاً عن كل هذا أيجاد أساليب وطرق لاستقطاب المشمولين بالصفح أو المصالحة مع الإيمان بالتخلي عن فكرة الانتقام وضمر الأحقاد، وأن يتم تأهيل الناس للحياة الجديدة بشكل مشترك بحيث يساهم الجميع دون ضغائن، في ترسيخ معالم الحياة في البلاد، وكذا دون شروخ إثنية أو سياسية أو دينية أو مناطقية. من أجل هذا يجب أن تتم تطوير درجة التعاون عالياً، بين المتصالحين بأيجاد طرق للاندماج، تؤهل هذه العملية لأعادة

الحياة في البلاد إلى سابقها، مع العلم بأن هذه العملية ليست بالسهلة، ولن تجد التجاوب الكلي المنطبق على هذه القضايا، كما أنها أيضاً ليست بالمستحيلة، حيث أن المصالحة هي الوسيلة التي توصل إلى الغاية الأساسية، في الحياة المنسجمة والآمنة والمتطلعة لبناء الإنسان على أسس النظام الديمقراطي.

لذلك تسعى عملية المصالحة الوطنية، إلى معالجة القضايا بشكل عام ولا تخضع للقضايا الفردية، وبالتالي ينبغي على المساهمين في هذه العملية، أن يتجردوا من ذاتياتهم ويطرحوا جانباً حالة الشك والريبة والتصور المسبق غير الإيجابي عند الحوار، والأيمان بمدى حاجة الناس الذين تعرضوا للانتهاكات الجسيمة للعدالة الاجتماعية في مثل هذا المشروع، والاتفاق على أسس تعالج الوضع الشاذ الذي آل إليه الوضع الإنساني في بلادهم.

في إيماننا الراسخ، يجب على السودانيين أن ينظروا إلى المصالحة، على أنها ليست نظرية أو إفتراض ينبغي الإيمان به والاعتقاد بصحته، في العلاج السهل للفظائع المرتكبة، وإنما هي لسياقات معينة فوق أرضية صالحة، حتى يمكن أن تنتج صالحاً، وفق الواقع السوداني مع الاستفادة من التجارب العالمية، والتي ليست بالضرورة أن تكون متشابهة مع الحالة السودانية وخصوصيتها. فالمصالحة لا تعني فقط أيقاف دورة الدم والموت وتجميد النزاع، إنما تعني التعايش السلمي واستخدام الماضي لوضع أسس لإنهاء الخلافات وترسيخ السلام الدائم، وتعزيز مباديء الديمقراطية والإيمان بالنظام الفيدرالي. المصالحة سلوك حضاري سلمي، بديلاً عن حالة العنف والتنافر والتقاطع بين الأطراف.

وكما هو الحال مع أي مفهوم جديد، لا يوجد تعريف دقيق وموحد للمصالحة يعتمد عليه جميع العلماء، أو يتخذه الذين يريدون تطبيقه في مجتمعاتهم كمعيار محدد. ومع ذلك يقر الجميع تقريباً أنه يتضمن على الأقل أربعة عناصر حاسمة، وكما حددها «جون بول ليديراش» وهي:

(أ) الحقيقة .

(ب) العدالة .

(ج) الرحمة .

(د) السلام.

استخدام ليديراش لمصطلح «رحمة» يوحي بأن الأفكار وراء أي مصالحة لها جذور دينية. إنها فكرة لاهوتية حاسمة في جميع الأديان الإبراهيمية، وهي ذات أهمية خاصة للمسيحيين الأنجلكيين كجزء من بناء العلاقة الشخصية مع الله. وبالنسبة لأولئك الذين يسألون عن ماذا سيفعل يسوع، فإن المصالحة ليست في كثير من الأحيان مجرد قضية هامة بل هي أكثر أهمية في أي نزاع.

إن عدم نجاح مشاريع المصالحة الوطنية في السودان، يعني إستمرار حالة اللا أمن في البلاد وبمعنى آخر، بلد ممتلىء بالهواجس والخوف والسعي المحموم لحيازة السلاح، والحرص على تكوين تجمعات لحماية المجتمعات، وذلك لفشل الحكومات المتعاقبة في حمايتهم. فحالة اللا أمن التي يعيشها السودانيون منذ تكوين الدولة السودانية، تقود بإستمرار إلى إيقاف فرص حياة السودانيين الطبيعية، ومن ثمّ إيقاف تطوير الحياة المدنية.

٣- المصالحة بين جعفر النميري والصادق المهدي:

في منتصف سبعينيات القرن العشرين واجه نظام جعفر النميري – الرئيس السوداني الأسبق – هزة سياسية كبرى، إذ خططت المعارضة السودانية حينها العمل على تغيير نظامه الدكتاتوري بالقوة، عبر محاور عسكرية وثورة شعبية يقودها طلاب جامعة الخرطوم والتي عُرِفت بثورة شعبان. تبع هذه الخطة انقلاب العميد/ حسن حسين الذي نجح لساعات فقط، في الخامس من سبتمبر العام ١٩٧٥م. أذكر أنني كنت طالباً في جامعة الخرطوم في السنة الأخيرة، وكان

هذا أول يوم لي أقضي فيه ليلة أيام الخميس في الداخلية، إذ كنت دائماً وعلى طول فترة الدراسة الثانوية والجامعية في الخرطوم أقضيها مع أهلي في الديوم الشرقية بالخرطوم، في صباح ذاك اليوم – الجمعة – قررت أن أزور أهلي في حي الديوم الشرقية بالخرطوم، لاحظت في المحطة الوسطى للمواصلات العامة في الخرطوم، أن حركة المواصلات غير عادية لكنها لم تكن مقطوعة تماماً وبعد ساعات من وصولي للبيت سمعنا من إذاعة راديو أم درمان، أن محاولة انقلابية عسكرية قد فشلت. فعاد النميري إلى السلطة مرة أخرى، فأعدم قادة الانقلاب والضالعين فيه وفصل بعض الطلاب من الجامعة، كما أعدم بعضاً منهم على رأسهم الشهيد/ عباس برشم، من أبناء جبال النوبة وأحد قادة حزب الأمة في جامعة الخرطوم.

في الثاني من يوليو العام ١٩٧٦م نفذت الجبهة الوطنية المعارضة - وهي تنظيم سياسي عسكري ضم حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والإخوان المسلمين، أكبر عملية عسكرية للإطاحة بنظام الرئيس جعفر النميري، إذ تم السيطرة الكاملة على الخرطوم لمدة ثلاثة أيام. لم يكن معلوماً لأهل الخرطوم في بادئ الأمر واجهة منفذي العملية العسكرية، إلا أنه وضح جلياً في اليوم الثاني أنهم سودانيون لحماً ودماً - لا مرتزقة أجانب كما أشيع أولاً - جاءوا من ليبيا بعرباتهم وأسلحتهم لتغيير النظام برمته، وإحلال نظام ديمقراطي لاعلاقة له بالعسكرية.

ولكن بعد ثلاثة أيام استعاد النميري سيطرته على الأوضاع، وبدأت مباشرة عمليات التفتيش عن المسلحين الغرباء، فجرت اعتقالات واسعة طالت الكثيرين من الأجانب والوافدين من دول الجوار، الذين لا ناقة لهم ولا جمل في تلك الأحداث. ثبتت لاحقاً أن سياسة الحكومة في اعتقال هؤلاء الأجانب هو بغرض أن تبرر للمواطن أن محاولى تغيير النظام هم أجانب لذا وجب إعدامهم بحجة

انهم مرتزقة، وبذلك تمّ أخذهم إلى موقع «الحزام الأخضر» جنوب الخرطوم وهم يتوسلون بالضباط والجنود بعدم إعدامهم، وهناك تمت عمليات تصفيات فورية وبلا محاكمات لمئات من الإثيوبيين والإريتريين بصورة خاصة، الذين شاء حظهم العاثر أن يموتوا في الغربة وهم الذين فروا من بطش الدكتاتور الإفريقي الآخر مانقستو هايلي ماريام، ليموتوا شهداء في ذنب لم يقترفوه. على أية حال حكم على قائد العملية العسكرية العميد/ محمد نور سعد، ومعاونيه وكثيرين من قادة القوات بالإعدام، والجدير بالذكر أن تلك الإعدامات طالت نحو ثلاثة (٣٠٠٠) ألف قتيل سوداني وأجنبي أغلبهم أبرياء من إثيوبيا وإريتريا.

حسب زعم الصادق المهدي زعيم حزب الأمة، في برنامج «شاهد على العصر» الحلقة الحادية عشرة بقناة الجزيرة الفضائية، أنه رغم فشل المحاولة العسكرية للإطاحة بنظام النميري في العام ١٩٧٦م، إلا أن تلك المحاولة الفاشلة قد جعلت النميري أن يدرك أنه لا يمكن له الاستمرار في الحكم بالقوة، ولذلك لجأ إلى طلب لقاء المهدي في السابع من يوليو العام ١٩٧٧م في بورتسودان، حيث عرض عليه فكرة المصالحة، وأن يتم الاتفاق على تطوير البلاد على أساس نظام ديمقراطي للحكم[1].

وحسبما جاء في حديث الصادق المهدي، تلخصت أهم بنود الاتفاق بين جعفر النميري والصادق المهدي، في أن يقضي هذا الاتفاق :

(أ) بأن يطلق النميري سراح المعتقلين من الأنصار ومن المعارضة.

(ب) وأن تقود البلاد حكومة قومية.

(ج) وأن يصدر العفو عن كل الذين شاركوا في المحاولة الإنقلابية .

(١) www.c-r.org/our-work/accord

(د) مع الاستمرار في حوار لتحقيق التطور الديمقراطي في السودان.

وحسب زعم الصادق المهدي أنه من الأسرار التي كشفها لقناة الجزيرة في ذاك اللقاء أن النميري زاره في منزله العام ١٩٨٠م وعرض عليه منصب نائب رئيس البلاد، قائلاً له «أنا لا أرى من حولي من يصلح لأن يخلفني ... فهل تقبل أن تكون خليفتي ونائبي في رئاسة الجمهورية» لكن رد عليه الصادق المهدي قائلاً أنه «ما لم يتغير الدستور الحالي فأنا لا أوافق على منصبك نفسه».

وكما هو واضح من حديث الصادق المهدي فإن الهدف من المصالحة والتي سميت ب «الوطنية» هو مشاركة حزب الأمة من دون الأحزاب الأخرى في السلطة، وكأنها مكافأة للحزب على مجازر الأنصار التي إرتكبه نظام النميري في حي ود نوباوي بأم درمان والجزيرة أبا في النيل الأبيض، وأيضاً وضحت لاحقاً أن غالبية ضحايا العملية العسكرية في العام ١٩٧٦م كانوا من الأنصار. ففي الواقع هذه المصالحة المسمى بالوطنية هي لمشاركة حزب الأمة في نظام النميري. فبينما رفض الشريف حسين الهندي، زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي، مبدأ المصالحة مع النميري، صمتت الجبهة القومية الإسلامية، فكانت المستفيد الأساسي من هذه المصالحة الفطيرة لاحقاً، إذ شاركت في نظام النميري الدكتاتوري وانتهزت كل الفرص لتمكين نفسها، من ضمنها صناعة قوانين سبتمبر المشئومة والتي أصبحت «خازرق» في دبر الشعب السوداني إلى يومنا هذا.

وبما أن المصالحة المزعومة بين جعفر النميري والصادق المهدي، لم تحتوي أياً من عناصرها المعروفة – الحقيقة العدالة الرحمة السلام – وكذلك لم تشترك فيها على الأقل الأحزاب المعارضة الأخري والتنظيمات الحاملة السلاح، فقد كانت مخرجاتها عدم مساءلة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، ولم يوضح للشعب السوداني ما حصل في ود نوباوي أو الجزيرة أبا أو أحداث العام ١٩٧٦م، فضلاً عن ذلك إزداد عدم الاستقرار السياسي في البلاد، خاصة عندما نقض النميري

بعض من بنود اتفاقية أديس أبابا لعام١٩٧٢م مع حركة التمرد الأولى «الأنايا الأولى»، إذ تولد نتيجة لذاك الإخلال بالاتفاقية، تنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان في العام ١٩٨٣م، الأكثر نضجاً وفكراً وتنظيماً، مقارنة بسابقتها.

ولذلك من دون التوصل لمصالحة حقيقية، في أي نزاع، خاصة في تلك التي تحصد فيها أرواح كثيرة من البشر، فإن أفضل ما يمكن للمرء أن يحدوه الأمل هو نوع من المواجهة المسلحة التي شهدها العالم في قبرص منذ ما يقرب من ٣٠ عاماً. إذ وافقت القوات التركية واليونانية على وقف إطلاق النار في العام ١٩٦٤م، وعلى تقسيم مؤقت للجزيرة وإدخال قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومنذ ذلك الحين لم يحرز سوى تقدم ضئيل نحو حل النزاعات، لكن في الواقع من المستحيل على القبارصة اليونانيين زيارة الجزء التركي من الجزيرة والعكس بالعكس.

يجدر بنا أن نذكر هنا أنه في السنوات الماضية أصبحت المصالحة واحدة من المواضيع الأكثر شيوعاً في مجال حل النزاعات على نحو متزايد. فالمصالحة الحقيقة تشير إلى عدد كبير من الأنشطة التي تساعد على تحويل السلام المؤقت لاتفاق ينهي القتال إلى نهايات دائمة للصراع نفسه. ومن خلال المصالحة وما يتصل بها من عمليات العدالة التصالحية أو الانتقالية، حيث تستكشف أطراف النزاع الألم الذي يحدث أثناء النزاع، ولذلك تتزاحم الأطراف المتصالحة لإيجاد السبل لبناء الثقة والعيش بالتعاون مع بعضهم البعض.

٤- عمر البشير والحوار الوطني:-

نورد هنا بعض نقاط ومخرجات الحوار الوطني الذي تم في الخرطوم بدعوة من عمر البشير رئيس الجمهورية قبل حوالي ثلاثة سنوات لنرى إن هو استوفى شروط المصالحة المجتمعية أو في اتجاه آخر إن هو حقق أهداف العقد السياسي

الأمر الذي فشلت فيه الأحزاب السياسية منذ الاستقلال.

بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٤م، دعى السيد/ رئيس الجمهورية المشير عمر حسن أحمد البشير، القوى السياسية في السودان إلى ما عرف بخطاب الوثبة، للتوافق على إصلاح شامل بإجراء حوار وطني يشارك فيه الجميع، لمعالجة القضايا الجوهرية كخيار للانطلاقة والنهوض من أغلال الأزمات التي أقعدتنا منذ الاستقلال.

استجابت للدعوة أربعة وسبعون حزباً، وأربعة وثلاثون حركة مسلحة – (بعض الحركات المسلحة لم يزد عدد منسوبيها أكثر من ثلاثة أشخاص) – وعدد من الشخصيات القومية وتم وضع تصور عملي لإدارة الحوار الوطني ولتوثيقه، كأهم وأكبر حدث سياسي وتاريخي بعد الاستقلال تحت شعار:(السودان وطن يسع الجميع)[1].

تحددت غايات وأهداف الحوار الوطني، من خلال خارطة طريق نظام الحوار على:-

١- التأسيس الدستوري والسياسي والمجتمعي في إطار توافقي بين السودانيين ينشئ دولة عادلة وراشدة ونظاماً سياسياً فاعلاً.

٢- التعاون والتناصر بين جميع السودانيين لتجاوز أزمات السودان كافة.

٣- التوافق على دستور بين جميع السودانيين لتجاوز أزمات السودان.

٤- التوافق على التشريعات والإجراءات الضرورية لقيام انتخابات عادلة ونزيهة تحت إشراف مفوضية مستقلة سياسياً ومالياً وإدارياً.

ثم حددت جملة من مطلوبات تهيئة مناخ الحوار الوطني، وجملة من إجراءات لبناء الثقة:-

(١)http://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2015/10/4

١- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين كافة.

٢- كفالة الحريات السياسية والتأمين الكامل على حرية التعبير والنشر.

٣- تجنب خطاب الكراهية والتراشق الإعلامي بين أطراف الحوار.

٤- وضع الضمانات اللازمة للسلامة الشخصية لحاملي السلاح للانخراط في الحوار مع وقف شامل لإطلاق النار بترتيبات أمنية كاملة.

٥- القضاء هو الجهة المعنية بقضايا النشر والتعبير مع عدم اللجوء للإجراءات الاستثنائية خاصة أثناء الحوار.

٦- ووضعت مبادئ أساسية للحوار الوطني من أهمها الشمولية في المشاركة والموضوعات والشفافية والإلتزام بالمخرجات وتنفيذها.

وتحددت ست محاور أساسية لمناقشة قضايا الوطن الملحة وهي:-

١- محور السلام والوحدة.

٢- محور الاقتصاد.

٣- محور الحريات والحقوق الأساسية.

٤- محور الهوية.

٥- محور العلاقات الخارجية.

٦- محور قضايا الحكم وتنفيذ مخرجات الحوار.

محور الدستور:

١- تضمن مبادىء الهوية السودانية فى الدستور كعقد إجتماعى ويشارك فى وضعه والتوافق عليه كل مكونات الشعب السوداني.

٢- إنشاء دولة المؤسسات وسيادة حكم القانون.

٣- اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى جمهورية السودان وتسمح الدولة بتطوير اللغات المحلية والعالمية الأخرى.

محور السياسات:

١- إستتباب الأمن وبسط هيبة الدولة بحيث لا تنتهك حقوق الإنسان.

٢- وضع الترتيبات ليكون السلاح حصراً للقوات النظامية وفق المهام التي يحددها الدستور.

٣- ترفض لجنة السلام والوحدة ملاحقة السيد/ رئيس الجمهورية حتى لا تعيق دوره الكامل في تحقيق السلام وكذلك عدم توقيف أى سوداني ومحاكمته خارج السودان.

٤- إجراء تصالحات بين القبائل والمتخاصمين تقوم على مبادىء الدين الحنيف والقيم السمحاء وحفظ الحقوق.

٥- إعتماد آليات مجتمعية دائمة لتحقيق السلام.

٦- يجب عدم تسييس الإدارة الأهلية.

١٨- إعادة الأراضى التى أستولى عليها غاصبون بغير وجه حق أثناء الإضطراب الأمنى إلى أصحابها.

١٩- البدء فورا بكل الطرق المشروعة ديبلوماسيا وقانونيا لإستعادة الأراضى المحتلة لحضن الوطن.

٢٠- الأرض لله والدولة مستخلفة عليها ومسئولة عن إدارتها. إقامة نظام متطور لمسح الأراضى وتخطيطها لأغراض السكن والرعى والزراعة والصناعة والتحجير يراعى حق الملكية والمنفعة الفردية والجماعية بالتسجيل أو

التخصيص أو الحكر وفقا لقانون تسوية الأراضى والأعراف والموروثات السارية وينظم التصرف فى الأرض (الحواكير والمسارات) وفق القانون وإنشاء مفوضية قومية لذلك.

محور الإجراءات:

١- العفو العام وإطلاق سراح الأفراد والعسكريين والمدنيين الذين حبسوا أو حوكموا بسبب النزاعات.

٢- الوقف الفورى للعدائيات ووقف دائم لإطلاق النار.

٣- تنفيذ إجراءات الترتيبات الأمنية المنصوص عليها فى الإتفاقيات السابقة بالدمج والتسريح.

٤- مراجعة تنفيذ كل الإتفاقات وقرارات رئيس الجمهورية لا سيما العودة الطوعية للنازحين واللاجئين بعد تامين قراهم وتهيئة المناخ الملائم وتقديم المساعدات الإنسانية لهم وتعويض المتضررين من الحرب.

محور الدستور:

١- الهوية السودانية هى المجموع المتكامل للتعدد والتنوع الديني والثقافي واللغوى والعرقي لشعب السودان.

٢- تضمين وثيقة الحقوق كما هي واردة في المواثيق الدولية ضمن بنود دستور السودان.

٣- الإعتراف بالتعدد العرقى والدينى واتاحة حرية العبادة وللشعائر[1].

تأسيساً على قراءة مخرجات «الحوار الوطني»، نستطيع أن نحكم عليه بأنه لا

(١) المرجع ٣- http://www.alnilin.com/٤١٦٠٨٢١٢.htm

صلة له أصلاً بمبادئ المصالحة (الحقيقة العدالة الرحمة السلام)، فضلاً عن هذا لا صلة له بتاتاً بمبادئ العقد الاجتماعي الذي زعموه في البند ١ من محور الدستور.

محور الدستور. أيضاً وردت في الفقرة الرابعة من محور السياسات، «إجراء تصالحات ... تقوم على مبادئ الدين الحنيف ..». أية مصالحة هذه يكون الحكم فيها هو الخصم نفسه؟ أيها القارئ الكريم، من الحقائق الموثقة أن كل الحروبات الأهلية في السودان كانت وما زالت تدار بإسم الدين الحنيف – الجهاد في الجنوب وفي دارفور وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، ورغم الأغلبية المسلمة، إلا أن الحرب تدار على إدعاء أنه يوجد في هذه المناطق من خرجوا عن الدين الإسلامي. فالمسألة كلها في قناعتنا الراسخة هو استغلال الدين لنهب أموال الناس وإشباع الرغبات الجنسية. ألم يرد في القرآن الكريم ما يبيح كسب الغنائم وامتلاك السبايا، لذا يقول حكام الخرطوم لأنفسهم! لِمّ لا نستغل تفسير هذه الآيات لنحكم؟. هناك عدة آيات كريمة في هذا الصدد، مثلاً جاء في الآية رقم ٢٤ من سورة النساء ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾. سبب نزول هذه الآية أنه في غزوة حنين، أسر المسلمون عدداً من نساء المشركين، لكنَّهم حاروا في مسألة معاشرتهن، هل هي جائزة أم محرمة؟ فنزلت الآية ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾. لم يُنسخ حكم «ملك اليمين» بل بقي معمولاً به. كانت تجارة الرقيق، منتشرة في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، كما كان «ملك اليمين» يشمل الجواري أو السراري سواء كن من غنائم الحرب أو قد تم بيعهن خارجها. ومع ذلك لم يُحرّم الإسلام «ملك اليمين» الذي صار يُطلق غالباً على النساء المخطوفات في الحروب. لذلك يحظى هذا

الحكم - ملك اليمين - بمكانة هامة بسبب تكراره في آيات عدة تصنف النساء اللواتي تُباح معاشرتهن مثل: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ (النساء). ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ﴾ (سورة الأحزاب). ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ (المؤمنون). ففي تفسير «ابن كثير» للآية الأخيرة لا نجد أي تفصيل عن ملك اليمين، فهو يقتصر على توضيحها بكلمة أخرى «السراري»، مما يدل على أنها من البَديهيات التي لا تحتاج إلى شرح، كما يدل على أنها حكم واضح لا لبس فيه. من هذا المنطلق وحسبما تدعيه الحكومة السودانية أنها تطبق شرع الله، من هذا المنطلق تصبح الحكومة هي الخصم ضد المرأة المغتصبة، فكيف يستقيم عقلاً أن يستغل شرائع الدين للمصالحة بين الضحايا – النساء المغتصبات مثلاً - والحكومة؟ وبما أن القرآن الكريم لم يحرم«ملك اليمين»، إذاً لا توجد جريمة للإغتصاب. لذلك نخلص بأنه لن تكون هناك مصالحة بين المرأة المغتصبة والحكومة، إذا تم استخدام أصول الشريعة الإسلامية منهجاً للمصالحة.

من الملاحظات المهمة حول مخرجات هذا الحوار أن صياغتها هي صياغة إنشائية وليست علمية. ففي ذلك لا تجد أي تعرض للتحليل العلمي للخلل السياسي الذي تمّ في البلاد منذ تسعة وعشرين سنة، ولا تجد جهة محددة موكلة لها تنفيذ أعمال سياسية، أو المدة التي تجب أن تنفذ فيها المشروع أو التكاليف المالية ومصادر التمويل.

أهم نتيجة توصلوا إليها في هذه المخرجات – حسب مطلب الحكومة – هي أن المشاركين في الحوار رفضوا ملاحقة رئيس الجمهورية، حتى أنهم خجلاً لم يقولوا نرفض الملاحقة القضائية للرئيس، فقط اكتفوا ب«رفض ملاحقة

السيد/ رئيس الجمهورية ...» فهي جملة إنشائية غير مفيدة. لذا فالحوار برمته مقصود به دعوة المعارضين للمشاركة في السلطة، لعل الحكومة قد تتمكن من أن تتنفس قليلاً من أصوات المعارضين الكثيرة ولهذا استجابت له تلك التنظيمات السياسية التي تلهث وراء السلطة بأي ثمن. لذلك وضح من البداية أن الحكومة هي التي وضعت البرامج وخططت كيف يجب أن تكون مخرجات الحوار. وبهذا إذاً نخلص بأنها غير وطنية. ولأن الحوار الوطني المزعوم هو لتقسيم المناصب الدستورية بين المتحاورين لذلك لم تحل الانقسامات السياسية بين السودانيين.

ولهذا فقد تعرضت عملية المصالحة أيضاً لمواجهات من خلال ردة الفعل، وحالات رفض قبول الأسس، التي طرحتها اللجان التي ستطرح على الضحايا الذين طالتهم الأعمال الوحشية والتعذيب على أن يتقبلوا الصفح عن مرتكبي تلك الأفعال وأن يتقبلوا أيضاً الإعتذار لإزالة الكراهية والأحقاد والحساسيات التي ترسبت في أعماقهم، وهي مسألة ليست بالسهلة ولكنها تساهم من قريب أو من بعيد فى إزالة جزء من الإحتقان الحاد الذي يطغي على العقل الجمعي في السودان، وكما يساهم بالنتيجة في إيجاد علاقات إنسانية تمهد لأرضية أكبر اتساعاً للتمهيد في تطبيق عملية المصالحة الوطنية.

٥- اتفاقيات السلام مع الحركات المصلحة:

Reconciliation matters because the consequences of not reconciling can be enormous. In Fen Osler Hampson's terms too many peace agreements are «orphaned.» That is the parties reach an agreement that stops the fighting but does little to take the parties toward what is called stable peace which can only occur when the issues that gave rise to the conflict in the first place are addressed to the satisfaction of all.

يفهم من هذا الصياغ، أن المصالحة أياً كانت سياسية أم اجتماعية، هي مسألة

مهمة بل نراها ضرورية لأن عواقب عدم التوفيق فيها يمكن أن تكون وخيمة. وحسب زعم الكاتب «فين أوسلر هامبسون» إن الكثير من اتفاقات السلام قد ولدت يتيمة. أي أن طرفي النزاع قد يتوصلان إلى اتفاق يوقف القتال، ولكن مثل هذا الاتفاق لا يفعل ما بوسعه لتحقيق السلام المستدام، الذي لا يمكن أن يحدث إلا عندما تتم معالجة القضايا التي أدت إلى نشوب الصراع من أساسه، ومن هنا تكون المعالجة على نحو يرضي الجميع.

٦- اتفاقيات المصالحة مع القوى السياسية:

انطلاقاً من مفهوم المصالحة، التي تعمل على تأسيس السلام المستدام في المجتمعات التي تعاني من الصراعات المتواصلة، كحالة السودان منذ أن تم تأسيسه في القرن التاسع عشر، دعنا نختبر اتفاقيات السلام التي تمت في السودان، مع الوضع في الإعتبار المفهوم العرفي دولياً للمصالحة. على ضوء هذا يجدر بنا أن نورد بعض الأمثلة، رغم كثرتها منذ ما بعد الاستقلال في العام ١٩٥٦م، للاتفاقيات والإعلانات والمذكرات والبروتوكولات، التي تمت من أجل التوصل إلى حل للمعضلة السودانية. كل هذه الاتفاقيات تُعّد على أنها نوع من المصالحات تمت بين المعارضين والنظام القائم في حينها، أو بين عدد من المعارضين بغرض تقوية مواقفهم التفاوضية. لذلك تجد أنها خالية من مخاطبة جذور الأزمة السودانية المزمنة، وبالتالي كانت آجالها قصيرة دون إحراز تقدم يذكر في كثير منها.

رغم كل ذلك من المنصف أن نذكر أن إعلان أسمرا للقضايا المصيرية، كان أفضل الإعلانات التي خاطبت جذور الأزمة السودانية. أما بروتوكول مشاكوس أو إعلان مبادئ لحل النزاع السوداني في دارفور أو اتفاق سلام شرق السودان كلها كانت اتفاقيات للمصالحة بين المركز والأقاليم المعنية، وبالتالى إذاً هي ليست

للحلول الشاملة على نطاق القطر. ففي مثل هذه الحالات لا نتوقع غير الفشل والعودة للمربع الأول كما هو الحال في إقليم دارفور. ونورد هنا بعض تلك الاتفاقيات:

١. إعلان كوكا دام من قبل جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان و(التحالف الوطني لأجل الخلاص الوطني)، كوكا دام (إثيوبيا) ٢٤ مارس ١٩٨٦م.

٢. إعلان أسمرة من قبل التحالف الديمقراطي الوطني (حزب الاتحاد الديمقراطي حزب الأمة الحزب الشيوعي السوداني اتحاد أحزاب السودان الإفريقية (سرور) الجيش الشعبي/ الحركة الشعبية لتحرير السودان اتحاد العمال القيادة الشرعية مؤتمر بيجا قوات التحالف السودانية أطراف مستقلة)، أسمرة (إريتريا) يونيو ١٩٩٥م.

٣. بروتوكول ماشاكوس بين حكومة السودان والجيش الشعبي / الحركة الشعبية لتحرير السودان، ماشاكوس (كينيا) ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م.

٤. مذكرة تفاهم بخصوص نقاط الاتفاق حول تقاسم السلطة والثروة بين حكومة السودان والجيش الشعبي/ الحركة الشعبية لتحرير السودان، كارين ٦ فبراير ٢٠٠٣م.

٥. اتفاق جدة بين حكومة السودان والتحالف الديمقراطي الوطني، جدة (المملكة العربية السعودية) ديسمبر ٢٠٠٣م.

٦. بروتوكول بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، حول حل النزاع في منطقتي جنوب كردفان (جبال النوبة) وجنوب النيل الأزرق (الأنقسنا)، نيفاشا(كينيا) ٢٦ أبريل ٢٠٠٤م.

٧. مسودة بروتوكول إطار عمل لحل النزاع في دارفور بين حكومة السودان

وجيش/ حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، أبوجا (نيجيريا) أبريل ٢٠٠٥م.

٨. إعلان المبادئ بين حكومة السودان والتحالف الوطني الديمقراطي (اتفاق القاهرة)، القاهرة (مصر) ١٨ يونيو ٢٠٠٥م.

٩. إعلان مبادئ لحل النزاع السوداني في دارفور من قبل حكومة السودان وجيش/ حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، أبوجا (نيجيريا) ٥ يوليو ٢٠٠٥م.

١٠. اتفاق سلام دارفور بين حكومة السودان وجيش/ حركة تحرير السودان، أبوجا (نيجيريا) ٥ مايو ٢٠٠٦م.

١١. اتفاق سلام شرق السودان بين حكومة السودان والجبهة الشرقية، أسمرا (إريتريا) ١٤ أكتوبر ٢٠٠٦م.